National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

الأمانة العامة

قسم الترجمة

أبرز ما ورد في مراكز الأبحاث والدراسات العالميّة

تقرير أسبوعي

فهرس المحتويات

سجن صيدنايا والسي آي إيه 3

ذا نايشن 3

الدول الخليجية تسارع الخطى من أجل منافسة تركيا على النفوذ في سوريا 7

وول ستريت جورنال 7

الغرب يخلط الأوراق بشأن عقوباته على سوريا 10

الإيكونوميست 10

سقوط الأسد كشف تناقضات الغرب تجاه الأقليات 13

يني شفق 13

ردود حذرة ومتأنية.. ماذا يعني سقوط الأسد لدول الخليج؟ 15

فوكس بلس 15

إيران استغلت الفوضى في المنطقة بينما دعمت تركيا الاستقرار 18

يني شفق 18

الثورة السورية كانت ضد نظام إجرامي وليس ضد الطائفة العلوية 21

يني شفق 21

معضلة الأمم المتحدة في سوريا الجديدة: غير شعبية ولا أحد يريد الاستماع لها لكنها تمسك بقرار رفع العقوبات 24

الغارديان 24

من حلب إلى دمشق: مشاهد من سوريا ما بعد الأسد 27

فرانس 24 27

ملاحظة: جميع الآراء والمواد الواردة في هذا التقرير تُعبر عن كاتبها أو ناشرها فقط

سجن صيدنايا والسي آي إيه ذا نايشن

باربرا كويبل

(اللغة الانجليزية) 07 كانون الثاني 2024

نص المقال: مع دخول قوات المعارضة إلى العاصمة السورية وفرار الرئيس بشار الأسد إلى روسيا، اندفع السوريون إلى الشوارع للاحتفال. وهرع البعض إلى سجن صيدنايا العسكري الذي أطلقوا عليه اسم "المسلخ البشري" للبحث عن أفراد أسرتهم المفقودين.

للأسف، لم يتم العثور إلا على عدد قليل. ووفقًا للشبكة السورية لحقوق الإنسان، توفي أكثر من 30 ألف شخص هناك من عام 2011 إلى عام 2013 "إما بالإعدام أو التعذيب أو الجوع" و"مات ما لا يقل عن 500 شخص آخرين من عام 2018 إلى عام 2021". واختفى آخرون في وقت سابق، حيث أتقنت سجون سوريا تكتيكات التعذيب على مدى عقود من الزمان.

ومع ذلك، فإن التغطية العالمية لسجون سوريا تتجاهل دورها قبل 20 عامًا كواحدة من الأماكن التي تلجأ إليها الولايات المتحدة لإرسال المشتبه بهم في الإرهاب للاستجواب.

إن التفاصيل المخزية للتعذيب المروع تتجاهل حقيقة مروعة مفادها أنه حتى قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، وبينما كانت الولايات المتحدة تطارد الإرهابيين، أطلقت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية برنامج "التسليم الاستثنائي". وهو مخطط بارع لاستجواب المشتبه بهم "ذوي القيمة العالية" خارج البلاد وبالتالي تجنب القوانين الأميركية المتعلقة بالتعذيب. وقد نُقِل أول المشتبه بهم إلى مصر في وقت مبكر من منتصف تسعينيات القرن العشرين، واستمر البرنامج حتى عام 2007.

كم عدد الذين سلمتهم وكالة الاستخبارات المركزية؟ أشار تقرير للجنة الاستخبارات بمجلس الشيوخ الأمريكي في عام 2014 إلى أنه لا يمكن معرفة الأعداد الدقيقة لأن "مدير وكالة الاستخبارات المركزية آنذاك، مايكل هايدن، قدم للجنة مرارا وتكرارا معلومات مضللة، من فعالية أسلوب الإيهام بالغرق إلى عدد المعتقلين الذين كانت وكالة الاستخبارات المركزية تحتجزهم."

ولكن وفقا لمقال نشرته صحيفة واشنطن بوست في 26 ديسمبر/كانون الأول 2002، "تم اعتقال واحتجاز الآلاف بمساعدة الولايات المتحدة في بلدان معروفة بمعاملتها الوحشية للسجناء."

في عام 2004، قال عميل وكالة الاستخبارات المركزية السابق روبرت بير لمجلة نيو ستيتسمان، إن "الممارسة من الناحية النظرية هي تسليم إلى التعذيب. إذا كنت تريد استجوابا جديا، فأرسل سجينا إلى الأردن. إذا كنت تريد تعذيبه، فأرسله إلى سوريا. إذا كنت تريد اختفاء شخص ما، فأرسله إلى مصر."

يروي الناجون من صيدنايا حكايات مروعة: فقد تعرضوا للاغتصاب بالسيوف، وعُلقوا في أقفاص مقيدة بالأغلال، وضربوا بقضبان حديدية، وظلوا عراة في زنازين باردة بحجم التوابيت، وأجبروا على قتل رفاقهم في الزنزانة، وتجويعهم. ويقول البعض إن أعضائهم التناسلية كانت تتعرض للصدمات الكهربائية. وقال أحد السجناء السابقين إن السجناء كانوا يُرغمون أيضاً على أكل لحوم البشر.

وطالبهم معذبوهم بالاعتراف بجرائمهم، وبعد ذلك أعدموا (شنقوا في الغالب.(

وإليكم كيف كانت تتم عملية التسليم. فقد أعدت وكالة الاستخبارات المركزية قوائم بالمشتبه بهم الذين كانت تبحث عنهم، واستأجرت شركات طيران صغيرة (بطائرات غير مميزة) لنقل عملائها لاختطافهم. وبمجرد أن يجمعوا حمولتهم البشرية، يتم نقلهم جواً إلى حلفاء كانت الولايات المتحدة تعلم أنهم لا يترددون في استخدام تقنيات الاستجواب.

وإلى جانب سوريا، أرسلت وكالة الاستخبارات المركزية المشتبه بهم إلى مصر وأوزبكستان والمغرب والجزائر والأردن وباكستان وبولندا وتايلاند ورومانيا. ولم تكن وكالة الاستخبارات المركزية انتقائية بشكل خاص بشأن المكان. وكما أشارت مقالة نشرتها مجلة تايم في الثالث عشر من أكتوبر/تشرين الأول 2006، "في ظل انعدام الثقة السياسية العميق بين سوريا والولايات المتحدة، فإن البلدين ليسا شريكين جاهزين في الحرب ضد الإرهاب". ولكن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية كانت تريد إنجاز المهمة وكانت تعرف من سيتولى تنفيذها.

ولقد كافأت الدول التي قدمت لها المساعدة بسخاء. فقد ذكر تقرير مجلس الشيوخ أن "وكالة الاستخبارات المركزية قدمت ملايين الدولارات نقداً لمسؤولين حكوميين أجانب لاستضافة مواقع احتجاز سرية تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية". ولكن كم هي هذه الأموال ولمن؟ من الصعب أن نعرف، لأن التقرير حذف الأسماء والأرقام. ولكن أحد عملاء وكالة الاستخبارات المركزية السابقين قال "لقد حصلوا على أسلحة وكاميرات تجسس وحتى نظارات رؤية. لقد حصلوا على كل ما يريدون".

وقد وثقت منظمة العفو الدولية والجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا لحقوق الإنسان هذه الرحلات في عام 2006.

لماذا هذه الممارسات المعقدة؟ لأن التعذيب غير مسموح به على الأراضي الأميركية، فقد احتاجت وكالة الاستخبارات المركزية إلى الاستعانة بغيرها. ووفقاً لمقال نشرته صحيفة واشنطن بوست في السابع عشر من مارس/آذار 2005، اعترف مسؤول أميركي لم يذكر اسمه "إنهم يقولون إنهم لا يسيئون معاملة المعتقلين، وهذا يفي بالمتطلبات القانونية. ولكننا جميعاً نعلم أنهم يفعلون ذلك."

ولتوضيح الإجراءات الأميركية، كتب محامي البيت الأبيض جون يو في أغسطس/آب 2002 ما أطلق عليه "مذكرة التعذيب"، والتي تنص على ما يمكن لوكالة الاستخبارات المركزية الأميركية أن تفعله مع المشتبه بهم. وقد وافق على المذكرة جورج تينيت ومايكل هايدن، مديرا وكالة الاستخبارات المركزية من عام 2002 إلى عام 2007، وكان لنائب الرئيس ديك تشيني السلطة الكاملة في مجال أنشطة مكافحة الإرهاب.

لقد اتخذ كبار المسؤولين في وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية في وحدة مكافحة الإرهاب، وهي أكبر وحدة في الوكالة، برئاسة جون برينان، قرار إطلاق برنامج التسليم.

وقال عميل وكالة الاستخبارات المركزية السابق: "لم يكن أحد على أي مستوى من الحكومة على استعداد لوقف هذا."

إن قضية ماهر عرار، مهندس الاتصالات، مفيدة للغاية. فقد اختطفه عملاء أميركيون في مطار جون كينيدي في السادس والعشرين من سبتمبر/أيلول 2002، وهو مواطن كندي من أصل سوري، أثناء عودته إلى وطنه من زيارة إلى تونس. وبناء على معلومات استخباراتية من الشرطة الكندية تفيد بأن عرار ربما يكون عميلاً لتنظيم القاعدة، استجوبه العملاء لمدة اثني عشر يوماً، وحرموه من محام، ونقلوه سراً إلى سوريا.

وخلال الأشهر العشرة التالية، عذب المحققون السوريون عرار، وأرغموه على الاعتراف بأنه تلقى تدريباً في أفغانستان (رغم أنه لم يكن هناك قط). وفي أكتوبر/تشرين الأول 2003، أطلقت سوريا سراحه دون توجيه اتهامات إليه.

في مقابلة مع برنامج 60 دقيقة على قناة سي بي إس عام 2004، قال السفير السوري لدى الولايات المتحدة عماد مصطفى: "لقد أجرينا تحقيقاتنا. وتتبعنا الروابط. وحاولنا العثور على أي شيء. لكننا لم نستطع". وأضاف: "نحن نشارك المعلومات دائمًا... مع الولايات المتحدة ."

وبعد ذلك أعيد عرار إلى كندا، ووفقاً لمقال نشرته صحيفة الجارديان في التاسع عشر من فبراير/شباط 2012 "برأته من أي ارتباط بالإرهاب... ولكن حكومة الولايات المتحدة، في عهد بوش أولاً والآن في عهد أوباما، ترفض مناقشة الأمر، ناهيك عن الاعتذار."

وليس من المستغرب أن تنفي الولايات المتحدة باستمرار تورطها في التعذيب. ففي ديسمبر/كانون الأول 2005، قالت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس: "إن الولايات المتحدة لا تسمح بالتعذيب ولا تتسامح معه ولا تنقل المعتقلين من بلد إلى آخر لغرض التعذيب... وعندما يكون ذلك مناسباً، تسعى الولايات المتحدة إلى الحصول على ضمانات بأن الأشخاص المنقولين لن يتعرضوا للتعذيب."

وسحبت وزارة العدل الأميركية مذكرة يوو في عام 2004. ومع ذلك، استمرت الممارسة حتى عام 2007.

وقال آرثر شليزنجر الابن، المؤرخ الأميركي والمعلم ومستشار جون كينيدي والمسؤول العام: "لم يحدث أي موقف تم اتخاذه أن ألحق ضرراً بسمعة أميركا في العالم. على الإطلاق. أكثر من سياسة التعذيب التي انتهجها بوش".

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: ذا نايشن

الدول الخليجية تسارع الخطى من اجل منافسة تركيا على النفوذ في سوريا

وول ستريت جورنال

بينوا فوكون ، سمر سعيد

(اللغة الانجليزية) 10 كانون الثاني 2024

نص المقال: أفادت صحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية بأن السعودية ودول عربية أخرى تسعى لتعزيز نفوذها مع الحكومة الإسلامية في سوريا، على أمل تحقيق مكاسب على حساب منافسيها في هذا البلد ذي الموقع الاستراتيجي، على الرغم من المخاوف بشأن الماضي "الجهادي" لقادتها الجدد.

وأشارت إلى أن السعودية، إلى جانب الأردن وقطر، تسارع لإرسال المساعدات الإنسانية ودعم الطاقة للسكان السوريين المنهكين من الحرب، وتراهن الدول العربية على أن هذه الخطوات قد تحقق أهدافاً ضيقة واستراتيجية، من بينها الحد من تدفق المخدرات والمقاتلين المتطرفين عبر الحدود السورية، ومواجهة نفوذ منافسين مثل تركيا وإيران.

ولفت الخبير في الشأن السوري وأستاذ في جامعة ليون 2 بفرنسا فابريس بالانش إلى أننا "تشعر الحكومات في المنطقة بالقلق من الخلفية الإسلامية للحكام الجدد، وكذلك من أن شعبيتهم قد يكون لها تأثير معدٍ بين شعوبها"، موضحاً "كما أنها ترغب في الحصول على موطئ قدم في سوريا الجديدة."

واعتبرت الصحيفة أنه سيكون لكيفية تشكل الملامح السياسية للبلاد بعد السقوط السريع والمفاجئ لنظام بشار الأسد تداعيات واسعة على المنطقة، فعلى مدى أكثر من عقد من الصراع، دعمت أطراف خارجية، بما في ذلك داعمو الرئيس السوري السابق إيران وروسيا، فصائل مختلفة لتحقيق أجنداتها المتباينة، مما حول سوريا إلى ساحة لحروب بالوكالة.

وأضافت: "قدم الوافدون العرب الجدد بعروض للمساعدة في إعادة الإعمار وتخفيف نقص الغذاء والطاقة في الفراغ الذي تركه نظام الأسد، وهي تحركات يقول المحللون إنها مدفوعة بأهداف تتجاوز مجرد الإحسان."

وأوضحت أن السعودية افتتحت، في الأيام الماضية، جسرًا جويًا إنسانيًا إلى سوريا، يقدّم الغذاء والمأوى والإمدادات الطبية، كما عرضت تدريب وتجهيز الشرطة المدنية السورية واستبدال إمدادات النفط الإيرانية التي تخضع للعقوبات لتخفيف أزمة الطاقة في دمشق، وهي مقترحات لا تزال قيد النقاش.

وأشارت إلى أن العديد من الدول العربية، بما في ذلك السعودية والإمارات العربية المتحدة، تخشى عودة ظهور جماعات إسلامية مثل "القاعدة"، و"الإخوان المسلمين"، وتنظيم "داعش" في الشرق الأوسط، لافتة إلى أن "هذه الدول سعت إلى منع انتشار الإسلام السياسي في المنطقة منذ انتفاضات الربيع العربي عام 2011 التي أدت إلى الإطاحة بقادة حكموا طويلاً في تونس ومصر وليبيا، وقد ملأت الجماعات الإسلامية الفراغ في بعض الحالات، بما في ذلك فصيل من الإخوان المسلمين في مصر، الذي أطيح به لاحقاً في انقلاب عسكري، ومنذ ذلك الحين، ضخت السعودية والإمارات مليارات الدولارات في مصر لدعم عبد الفتاح السيسي الجنرال الذي تحول إلى رئيس".

ولفتت إلى أن "أحمد الشرع، زعيم هيئة تحرير الشام، جهادياً معادياً لأميركا في العراق، لكنه تبرأ من التطرف قبل سنوات وتعهد باحترام التنوع العرقي والديني في سوريا بينما تسعى جماعته للحصول على اعتراف دولي، وكذلك تمويل لإعادة إعمار البلاد، وإعادة تشغيل الاقتصاد، وإعادة توطين ملايين اللاجئين"، موضحة أن "وزير الخارجية السوري الجديد اختار السعودية كوجهة أولى لأول رحلة له إلى الخارج الأسبوع الماضي، قبل أن يتوجه إلى دول عربية أخرى، بما في ذلك قطر والإمارات والأردن."

وأوضحت الصحيفة أن "تركيا تمتلك روابط قائمة مع هيئة تحرير الشام وجماعات أخرى عارضت الأسد، مما يمنح أنقرة ميزة أمام السعودية في التعامل مع الحكومة السورية الجديدة"، مشيرة إلى أن "تركيا أرسلت بعد أيام من فرار الأسد من سوريا، مسؤولين ورجال أعمال إلى دمشق، معربة عن اهتمامها بالمساهمة في إعادة بناء قطاع الطاقة في البلاد، وفقاً لتصريحات الإدارة السورية الجديدة ووزارة الطاقة التركية."

وأشارت إلى أن "تركيا تبدو الآن في موقع أقوى لممارسة الضغط على الميليشيات الكردية التي تعارضها في سوريا، ولديها منصة أوسع لإبراز نفوذها في المنطقة، ويرى محللون أن الرياض، التي خسرت أمام طهران في سباق النفوذ في العراق بعد صدام حسين، تسعى لاستخدام المساعدات كوسيلة لمواجهة تحركات أنقرة في سوريا."

وذكرت أن "التنافس بين المملكة وتركيا يعود إلى الحقبة العثمانية ويمتد إلى التاريخ الحديث في الصراع على النفوذ في الشرق الأوسط بعد تداعيات الربيع العربي."

وأشار فواز جرجس، أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد، إلى أن "هدف السعودية هو موازنة الدور الكبير الذي تلعبه تركيا في سوريا الجديدة"، وأضاف أن الرياض تريد أيضاً ضمان عدم انزلاق سوريا مجدداً إلى العنف والاضطرابات الاجتماعية، مما قد يهدد استقرار المنطقة.

على صعيد متصل، لفتت الصحيفة إلى أن قطر الجماعات دعمت المعارضة للأسد وامتنعت عن الانضمام إلى السعودية ودول عربية أخرى عندما قامت بتطبيع العلاقات مع سوريا في عام 2023، وقال مسؤولون من الشرق الأوسط إن الدوحة في محادثات متقدمة مع الحكومة السورية الجديدة لتقديم مساعدات مالية ودعم في مجال الطاقة، مشيرة إلى أن الخطوط الجوية القطرية، الناقل الوطني لدولة قطر، أصبحت يوم الثلاثاء أول شركة طيران دولية تستأنف رحلاتها التجارية إلى دمشق بعد انقطاع دام 13 عاماً. وأوضحت أنه في الوقت نفسه، عرض الأردن، رغم أزماته الاقتصادية، تزويد سوريا بالكهرباء وهو في محادثات لتوسيع العلاقات مع الحكومة الجديدة هناك، كما يعتزم مجلس التعاون الخليجي، وهو كتلة تهيمن عليها السعودية وتضم دولاً غنية بالموارد الهيدروكربونية في الخليج العربي، تقديم مساعدة تقنية لإعادة بناء مؤسسات الدولة وإصلاح الطرق والكهرباء والمدارس والمستشفيات والمنازل في سوريا، وفقاً لما كتبه عبد العزيز العويشق، مسؤول في المجلس مختص بالشؤون السياسية، في مقال بصحيفة "عرب نيوز."

وأضافت: "مع ذلك، ليست كل الدول العربية متحمسة لاحتضان الحكومة التي تقودها هيئة تحرير الشام، فقد رحبت الإمارات هذا الأسبوع بالوفد السوري، لكنها لم تعرض علناً أي مساعدات اقتصادية، وقال أنور قرقاش، مستشار دبلوماسي للحكومة الإماراتية، خلال مؤتمر في أبوظبي منتصف كانون الثاني، إن الجذور الإسلامية للحكام الجدد وروابطهم السابقة بالجماعات المتطرفة مقلقة للغاية." كما أشارت إلى أن القوى الغربية متوجسة من المسار الذي قد يسلكه قادة سوريا الإسلاميون الجدد، وهي مترددة في رفع العقوبات عن البلاد أو إزالة تصنيف الإرهاب عن قيادتها لكن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن أعلنت هذا الأسبوع أنها ستخفف القيود على المساعدات الإنسانية لسوريا لمدة ستة أشهر، وانهت الولايات المتحدة العمل بالمكافأة البالغة 10 ملايين دولار عن زعيم هيئة "تحرير الشام" أحمد الشرع بعد أن تعهد بعدم تشكيل تهديد للولايات المتحدة وحلفائها، لكن معظم العقوبات الأميركية على سوريا لا تزال قائمة. كما لفتت إلى أن الأمم المتحدة وجهات أخرى أكدت أنه لا توجد خطط فورية لرفع العقوبات عن الشرع وهيئة "تحرير الشام"، مضيفة أن أي قرارات بهذا الشأن ستعتمد على مدى ديمقراطية وشمولية النظام الجديد.

(ترجمة موقع النشرة)

المصدر: وول ستريت جورنال

الغرب يخلط الأوراق بشأن عقوباته على سوريا

الإيكونوميست

(اللغة الانجليزية) 09 كانون الثاني 2025

نص المادة: قالت مجلة "الإيكونوميست" في تقرير مطول نشرته، الجمعة، إن شهر ديسمبر كان محيرا بالنسبة للعديد من السوريين فقد شاهدوا المبعوثين الغربيين يندفعون إلى دمشق احتفاء بسقوط بشار الأسد.

وتضيف المجلة "ومع ذلك، أثناء مغادرتهم يصر هؤلاء المبعوثون أنفسهم على أنه من السابق لأوانه تخفيف العقوبات المعقدة المفروضة على الاقتصاد السوري، ويبدو أن أمريكا وأوروبا حريصتان على مقابلة حكام سوريا الجدد ولكن ليس على مساعدتهم."

وتوضح "الإيكونوميست" أنه وفي السادس من يناير أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن تغيير بسيط ولكنه كان محل ترحيب، حيث أصدرت ترخيصا يسمح للشركات بالتعامل مع الحكومة السورية الجديدة وتزويد البلاد بالكهرباء والوقود، علما أن الترخيص صالح لمدة ستة أشهر ولا يزيل أي عقوبات. وتبين المجلة أن الترخيص بالتعامل مع الحكومة السورية الجديدة وتزويد البلاد بالكهرباء والوقود كان له تأثير فوري.

وذكرت أنه وبعد يوم من إعلان وزارة الخزانة الأمريكية، قال مسؤول سوري إن قطر وتركيا سترسلان محطات طاقة عائمة إلى الساحل السوري، ومن المتوقع أن تولد المراكب 800 ميغاواط وهو ما من شأنه أن يعزز إنتاج الكهرباء في سوريا بنسبة 50٪ ما سيخلف ارتياحا كبيرا في بلد توفر فيه الدولة أقل من أربع ساعات من الطاقة يوميا.

كما دخلت دول الخليج في محادثات بشأن تمويل الزيادة التي طرأت على رواتب موظفي القطاع العام والتي تعادل 400% بما أن الحكومة السورية المؤقتة تعهدت بذلك منذ الأيام الأولى لسقوط النظام، على الرغم من عجزها عن تحقيق ذلك من دون مساعدة.

وتشير المجلة إلى أن "هذه بداية جيدة، ولكن إذا كان لسوريا أن تتعافى من عقد من الحرب الأهلية فسوف تحتاج إلى أكثر من مجرد إعفاءات تدريجية ولكن حتى الآن يبدو أن هذا هو كل ما يبدو أن العديد من صناع السياسات الغربيين على استعداد لتقديمه."

وتفيد "الإيكونوميست" في السياق بأن "تاريخ العقوبات الأمريكية على سوريا يعود إلى عام 1979، عندما صنفت البلاد على أنها دولة راعية للإرهاب، وفي العقود اللاحقة أضافت واشنطن كومة من الإجراءات الأخرى لمعاقبة نظام الأسد لإرساله مقاتلين إلى العراق، والتدخل في السياسة اللبنانية، وقتل عدد لا يحصى من السوريين."

ووفق التقرير "يجب أن تظل بعض هذه القيود قائمة إذ يجب أن يظل الأسد ورفاقه منبوذين إلى أجل غير مسمى.. ولكن من الصعب أن نقول إن هذا البلد هو الآخر يجب أن يظل منبوذا."

ويرى مؤيدو نهج البطء والتدرج بأنه ينبغي على أمريكا وأوروبا أن تستعينا بالعقوبات كوسيلة للضغط من أجل تشكيل حكومة قائمة على المشاركة في سوريا، بيد أن رفع هذه العقوبات لن يتسبب بخسارة أمريكا وأوروبا لهذه الوسيلة بما أن بوسعهما إعادة فرض العقوبات في أي وقت.

وعلى الرغم من أن الشمول هدف جدير بالثناء إلا أنه هدف اسفنجي، فإذا كان صناع السياسات في الغرب يريدون أن تكون الحكومة الجديدة شاملة، فيتعين عليهم أن يوضحوا بالضبط ما يعنيه ذلك.

أوروبا

تقدم أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بحجة إجرائية لتعليل ذلك لأن جو بايدن لم تعد أمامه في السلطة سوى أيام قلائل، لذا فعليه ترك القرارات المهمة بشأن سوريا لمن سيخلفه، بيد أن دونالد ترامب سيحتاج لوقت حتى يعين المسؤولين ويحصل على موافقة مجلس الشيوخ على تعييناته، أي أن سوريا قد لا تكون أولوية بالنسبة له، ما يعني أن واشنطن قد تحتاج لأشهر قبل أن تصدر تخفيفا كبيرا للعقوبات المفروضة على دمشق.

أما أوروبا فقد تكون حركتها أسرع من أمريكا إذ في الثالث من الشهر الجاري، التقى وزيرا خارجية فرنسا وألمانيا بأحمد الشرع حاكم سوريا الحالي في دمشق، ومن هناك أعلنت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك، بأنه من المبكر رفع العقوبات عن سوريا، غير أن الدبلوماسيين الألمان تداولوا سرا مقترحا يقضي برفع العقوبات فعليا.

وهنا فإن الاتحاد الأوروبي قد يبدأ برفع العقوبات المفروضة على بعض القطاعات المهمة مثل قطاع المصارف في سوريا والخطوط الجوية التابعة للدولة، وذلك لأن العودة لربط المصارف بالشبكة العالمية يمكن أن يسهل على السوريين الموجودين في أوروبا إرسال الحوالات إلى سوريا والتي أصبحت شريان الحياة بالنسبة لكثيرين في الداخل السوري، ومن المتوقع للاتحاد الأوروبي أن يناقش هذا المقترح الألماني في اجتماع لوزراء الخارجية الذي سيعقد في وقت لاحق من هذا الشهر.

وهنالك جدل آخر قد يقوم حول هيئة تحرير الشام التي ترأست العملية العسكرية التي أطاحت بالأسد، بما أن كلا من واشنطن وبريطانيا والاتحاد الأوروبي صنفوا الهيئة ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية، وكذلك فعلت هيئة الأمم المتحدة، ويعود تاريخ بعض هذه التصنيفات إلى أكثر من عشر سنوات، أي عندما كانت هيئة تحرير الشام تعرف باسم "جبهة النصرة" وكانت وقتئذ فرعا من فروع تنظيم القاعدة في سوريا، إلا أنها تخلت منذ ذلك الحين عن الفكر الجهادي وتبنت الآراء المعتدلة التي نراها اليوم.

غير أن رفع العقوبات عملية معقدة وشائكة، إذ بوسع وزير الخارجية الأمريكي أن يخرج الهيئة من قائمة التنظيمات الإرهابية، لكن قد تترتب عوائق سياسية على ذلك، وقد توافق دول الاتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 بالإجماع على هذا القرار، في حين أن إخراج الهيئة من قوائم الإرهاب لدى الأمم المتحدة قد يستغرق وقتاً يزيد عن سنة، وحتى لو حلت هيئة تحرير الشام نفسها كما وعد الشرع، لن ترفع العقوبات عن سوريا عقب ذلك مباشرة.

لذا ينبغي على حكومات الدول الغربية أن تجعل كل تلك الأمور أولوية بالنسبة لها، لأنه يمكن للإعفاء الذي يمتد لستة أشهر أن يسمح للجهات المانحة بإرسال بوارج الطاقة إلى سوريا، غير أن المستثمرين يحتاجون لتأكيدات أكبر وتطمينات أقوى قبل أن يتعهدوا ببناء محطات طاقة جديدة، وفي حال بقيت العقوبات مفروضة على دمشق، فإن سوريا ستبقى دولة تعتمد على إحسان غيرها من الدول، وفق المجلة التي أكدت أنه "ينبغي للغرباء أن يكونوا أكثر وضوحا بشأن كيفية رفع القيود ومتى."

(ترجمة ارتي)

المصدر: الايكونوميست

سقوط الأسد كشف تناقضات الغرب تجاه الأقليات

يني شفق

ياسين اقطاي

(اللغة التركية) 08 كانون الثاني 2025

نص المقال: رأى السياسي التركي ياسين أقطاي أن سقوط النظام السوري يمثل نهاية لأكثر الأنظمة وحشية وإجرامًا في العصر الحديث، بعد 61 عامًا من الاستبداد، وأن هذا السقوط جاء بفضل إرادة الشعب السوري الذي قرر أن يحدد مصيره بنفسه.

وأضاف أقطاي في مقال بصحيفة يني شفق أن من المؤسف أن بعض الدول الغربية التي تجاهلت جرائم النظام طوال تلك السنوات، والتي كانت تساهم في تغطيته، هي نفسها التي تتسابق اليوم لتقديم النصائح للحكومة الجديدة بشأن حقوق الإنسان، ومشاركة الأقليات في السلطة. وقال أقطاي إن هذا التناقض الواضح يكشف عن النفاق السياسي الذي يمارسه الغرب تجاه ما يحدث في سوريا. وأوضح أن الدول الغربية التي صمتت أمام المجازر التي ارتكبها النظام السوري، بما في ذلك القتل والتعذيب والإبادة الجماعية، باتت الآن تتحدث عن "حقوق الأقليات" وكأنها أول قضية يجب التعامل معها في سوريا، بينما كانت سوريا طوال تلك العقود تحكم من قبل نظام أقلية.

وأضاف أقطاي أنه في الوقت الذي كان فيه النظام السوري يعزز حقوق أقلية معينة على حساب الأغلبية، كانت الدول الغربية تظل صامتة أو متواطئة مع هذا النظام، مما أدى إلى نظام فصل عنصري استمر لسنوات طويلة.

وتساءل أقطاي: "ألم يكن واضحًا للجميع ما فعله هذا النظام في سوريا؟ هل كانت السجون والمجازر والمقابر الجماعية في صيدنايا وتدمر وحلب غير كافية لتوضيح الحقيقة؟"

وأوضح أقطاي أن معظم من رحبوا بسقوط النظام وهروب الأسد هم في الواقع من داخل الأقلية النصيرية نفسها. وقال إن النظام الذي سعى لتأسيس حكم يهيمن عليه أقلية نصيرية لم يشارك تلك الأقلية في حكومته بشكل كامل، بل استغلها كأداة لتحقيق مصالحه الشخصية، ما دفع العديد من أفرادها للابتعاد عن الأسد في لحظات الانهيار.

وأضاف أقطاي أنه بالنسبة لأولئك الذين يحاولون اليوم تقديم الحماية للمشاركين في جرائم النظام السوري تحت ذريعة حماية الأقليات، فإن الحقيقة هي أن كل من ارتكب جرائم ضد الإنسانية لن يُمنح العفو، بغض النظر عن هويته العرقية أو الدينية. وأكد أنه لا مكان للتسامح مع المجرمين في سوريا، وأن الثورة السورية كانت من أجل العدالة والمساواة.

وقال أقطاي أيضًا إنه يجب على السوريين أن يرفضوا فكرة نظام المحاصصة الطائفي أو الفيدرالي الذي فرضته القوى الخارجية في العراق ولبنان، والذي أسفر عن فوضى ودمار في البلدين. وأضاف أنه لا مكان لهذه الأنظمة في سوريا التي يجب أن تكون دولة قانون ومساواة لجميع أبنائها، بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية أو الطائفية.

واختتم أقطاي بالقول إن الغرب الذي صمت طويلًا أمام النظام الديكتاتوري في سوريا يجب أن يتحلى اليوم بالمسؤولية ويترك السوريين يحددون مستقبلهم بعيدًا عن التدخلات الخارجية التي تهدف إلى تأجيج الانقسامات الطائفية.

(ترك برس)

المصدر: بني شفق

ردود حذرة ومتأنية.. ماذا يعني سقوط الأسد لدول الخليج؟

فوكس بلس

فايزة غوموش

(اللغة التركية) 06 كانون الثاني 2025

نص المقال: نشرت صحيفة "فوكس بلس" التركية مقال رأي للكاتبة فايزة غوموش أوغلو تتناول فيه ردود فعل دول الخليج المتباينة على سقوط نظام الأسد بعد جهود حثيثة للتطبيع معه وإعادة تعويمه عربيًّا. وعلى الرغم من أن ردود الفعل كانت حذرة ومتأنية، فإن دولا مثل السعودية والإمارات والبحرين سارعت في إعادة فتح سفاراتها في العاصمة دمشق، مما يوحي بنوع من الدعم للقيادة الجديدة.

إن سقوط نظام الأسد كان مفاجأة كبيرة، إذ أنه انهار بشكل أسرع مما كان متوقعًا، مما صدم العديد من الأطراف في المنطقة، بما في ذلك دول الخليج، والتي كانت منذ فترة ليست طويلة، قد استعادت علاقاتها مع الأسد بعد فترة من الانقطاع، واحتفلوا بعودته . وكان هناك تصور سائد في المنطقة بأن الأسد قد "فاز" وأن النظام أصبح مستقرًا، مما دفع بعض الدول إلى إعادة بناء علاقاتها مع سوريا، لكن مع سقوط دمشق بيد المعارضة، انقلبت الأمور رأسًا على عقب، مما أجبر الدول على إعادة ترتيب أوراقها. وكانت ردود الفعل الأولية لدول الخليج حذرة، حيث أصدرت جميع الدول الخليجية بيانات تدعم استقرار الدولة السورية ووحدتها. حيث إن سقوط دمشق ونهاية حكم الأسد خلقا معادلة جديدة تمامًا في المنطقة.

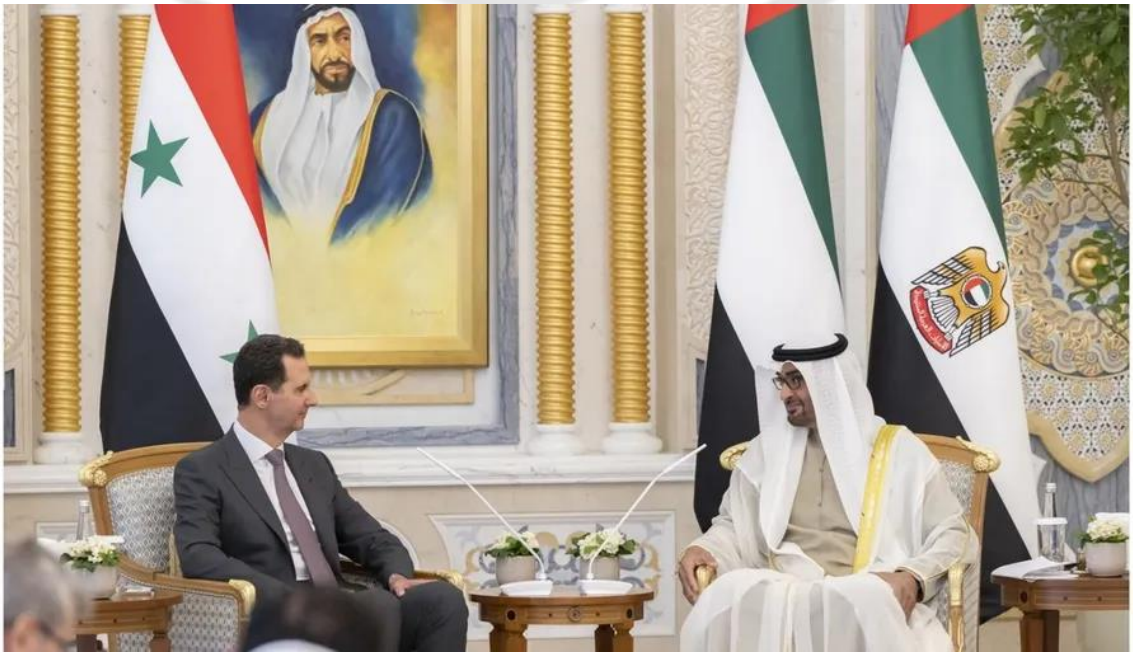

وبينت الكاتبة أن سبب ذلك التطبيع كان نتيجة لتصاعد التكلفة الاستراتيجية لعزل الأسد، بالإضافة إلى زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة.

بعد تحركات الإمارات والبحرين في كانون الأول/ ديسمبر 2018، أصبحت السعودية آخر دولة خليجية تعيد فتح سفارتها في دمشق في أيلول/ سبتمبر 2024. في المقابل، حافظت قطر على موقف ثابت ضد نظام الأسد ورفضت تطبيع العلاقات.

وفي أيار/ مايو 2023، عاد الأسد رسميًا إلى جامعة الدول العربية خلال قمة في السعودية. وفي الوقت ذاته، كانت الإمارات تسعى إلى تخفيف العقوبات الأمريكية على الأسد عبر التفاوض مع واشنطن بشأن قضايا تتعلق بإيران.

ومع سقوط دمشق في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024 وهروب الأسد إلى موسكو، أصبحت استثمارات دول الخليج في دعم النظام السوري عديمة الجدوى، لكن هذا التحول في الأحداث قد يتيح لهذه الدول فرصة للعمل معًا بشكل أكبر للتأثير على مستقبل سوريا سياسيًا وماليًا، وتنسيق جهودها لمواكبة تزايد تأثير تركيا في سوريا.

وأضافت الكاتبة أنه وبعد سقوط بشار الأسد؛ بدأت دول الخليج مثل السعودية والإمارات والبحرين وعمان في استئناف نشاطاتها الدبلوماسية في دمشق .وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر، عبرت البحرين، التي كانت تتولى رئاسة جامعة الدول العربية في ذلك العام، عن دعمها للانتقال إلى القيادة الجديدة في سوريا.

في 22 كانون الأول/ ديسمبر، استقبلت سوريا برئاسة أحمد الشرع وفدًا رسميًا من السعودية، وسط تقارير عن استعداد الرياض لتوريد النفط إلى دمشق. كما قام وزير الخارجية السوري في 2025 بأول زيارة رسمية له إلى السعودية.

الإمارات، التي بدأت عملية التطبيع مع الأسد، أبدت دعمها أيضًا عبر الاتصال بين وزراء الخارجية في 23 كانون الأول/ ديسمبر، لكن لا يزال غير واضح ما إذا كانت ستقدم مساعدات إنسانية أو مالية مباشرة للنظام الجديد .وفي 14 كانون الأول/ ديسمبر، عبّر مستشار رئيس الدولة الإماراتي عن قلقه بشأن الروابط المحتملة للنظام الجديد مع الجماعات الإسلامية.

ورغم هذه المخاوف، تشير تحركات دول الخليج منذ 8 كانون الأول/ ديسمبر إلى استعدادها السريع والبراغماتي للتكيف مع واقع سوريا الجديد وفتح صفحة جديدة في العلاقات مع دمشق.

وأكدت الكاتبة أن سقوط نظام الأسد بعد 13 عامًا من المقاومة أحدث موجة من الأمل والاهتمام في منطقة الشرق الأوسط، مشابهة لتلك التي حدثت في بداية الربيع العربي. هذه التغييرات تُعتبر تهديدًا داخليًا بالنسبة للأنظمة القائمة في المنطقة.

أما من الناحية الخارجية، فإن أكبر تهديد يأتي من تركيا، التي يُتوقع أن تلعب دورًا أكثر طموحًا في المنطقة بعد سقوط الأسد، مما قد يزيد من نفوذها في سوريا وبشكل توازنًا ضد إيران.

وبحسب الكاتبة؛ يكمن القلق بين دول الخليج في كيفية تعاملها مع النفوذ التركي المتزايد في المنطقة، خاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة بناء سوريا. وبالتالي، يُنصح بأن تتعاون تركيا مع دول الخليج لضمان استقرار سوريا وجلب الموارد المالية اللازمة لإعادة الإعمار.

وفي الختام تناولت الكاتبة دور قطر، فمن المتوقع أن تظل من اللاعبين المؤثرين بعد تركيا في سوريا.

ومع التحسن في العلاقات بين تركيا وقطر من جهة، والإمارات والسعودية من جهة أخرى، يتساءل البعض ما إذا كانت هذه التغيرات ستؤدي إلى تجدد التوترات بين الرياض-أبوظبي وأنقرة-الدوحة أم إلى مزيد من التعاون بين تركيا ودول الخليج في الساحة السورية.

(ترجمة عربي 21)

المصدر: فوكس بلس

إيران استغلت الفوضى في المنطقة بينما دعمت تركيا الاستقرار

يني شفق

احسان اكتاش

(اللغة التركية) 05 كانون الثاني 2025

نص المقال: قال الكاتب والإعلامي التركي إحسان أكتاش، إن تجاهل إيران لمصالح الدول التي فرضت نفوذها عليها، وتجاهلها لمطالب شعوبها مقابل ظهور تركيا كقوة داعمة للنظام والاستقرار، قد كشف تمامًا حقيقة سياساتها في المنطقة .

وأضاف أكتاش في مقال نشرته صحيفة يني شفق، أن ضعف الهيمنة الغربية وفقدانها قدرتها على إقامة النظام قد غذيا استراتيجية إيران في الاستفادة من الفوضى.

وذكر أنه على النقيض من ذلك، فإن الإرادة القوية للرئيس أردوغان ومراعاة تركيا ليس فقط لمصالحها الخاصة، بل أيضًا لمستقبل العراق وسوريا والدول الإفريقية والدول التركية، قد عززت نفوذ تركيا في المنطقة.

وفيما يلي نص المقال:

تعتبر إيران وتركيا قوتين إقليميتين تعملان على أساس فرضية أن استمرار وجود كل منهما مرهون بحماية الأخرى. ولكن ينبغي ألا ننظر إلى هذا المقال كتحليل للعلاقات التركية الإيرانية، بل كتحليل للاستراتيجية الإقليمية الإيرانية بحد ذاتها.

تُطور كل دولة سياستها الخارجية وعقيدتها الأمنية بناءً على موقعها الجيوسياسي وتاريخها وجغرافيتها وعناصر قوتها وقدراتها الحكومية. وبعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1978، تبنت إيران استراتيجية "نشر الثورة الإسلامية" كأبرز جانب من جوانب سياستها الثورية. وفي السنوات الأولى للثورة برزت رسالة الإسلام العالمي إلى الواجهة إلا أن هذه الرسالة تطورت بمرور الوقت لتتحول إلى أيديولوجية وطنية تجمع بين القومية الفارسية والتشدد المذهبي الشيعي المتطرف، مدعومة بفخر الإمبراطورية الفارسية.

وعلى مدار العشرين عامًا الماضية كانت أبرز سياسة لإيران هي "ترك دول المنطقة في حالة من الفوضى والاضطراب لحماية البر الرئيسي الإيراني". ولم تسعَ إيران إلى إقامة نظام في دول مثل العراق وسوريا ولبنان واليمن. وقد تعرض العراق للغزو الأمريكي، مما أدى إلى تدمير هيكله الحكومي، وتعرضه لدمار كبير. وقد شارك العديد من المسؤولين الذين كانوا في المنفى خلال عهد صدام في السياسة العراقية بعد الغزو، مما يشير إلى أن الولايات المتحدة سلمت العراق إلى إيران إلى حد ما. ولكن العراق، الذي كان تحت النفوذ الإيراني لمدة ثلاثين عامًا، لم يتمكن من تحقيق نظام دولة مستقر.

- نموذج العراق ودور تركيا

وعند تقييم وضع العراق بشكل خاص، فإن "مشروع طريق التنمية" وتجديد العلاقات التركية العراقية وضغط تركيا على تنظيم "بي كي كي" الإرهابي، كلها عوامل تزيد من الأمل في أن يصبح العراق دولة موحدة قوية. ورغم أن الشيعة يشكلون 60% من سكان العراق، إلا أن الشعب العراقي قد أدرك اليوم أن جمهورية إيران الإسلامية لا تسعى إلى إقامة نظام خاص بهم.

لقد كانت إيران بشكل غير مباشر، راضية عن وجود تنظيم "بي كي كي" الإرهابي في العراق وعن احتلال تنظيم داعش لمدن عراقية. فقد قامت الولايات المتحدة باستبدال المناطق التي يحتلها داعش بتنظيم "بي كي كي"، بينما اتبعت إيران سياسة مشابهة من خلال ملء جيش العراق بالمليشيات الشيعية. إلا أنه في الآونة الأخيرة بدأ العراق في تبني سياسات عقلانية تركز على مستقبل شعبه.

وفي إحدى الزيارات التي قمنا بها إلى طهران، قال لنا نائب وزير الخارجية الإيراني السابق: "لقد حاربت الولايات المتحدة معنا لمدة عشر سنوات، ثم احتلت العراق وسلمته لنا. كما احتلت أفغانستان، التي كانت العدو اللدود للشيعة. كلا البلدين يديرهما أشخاص كانوا يعيشون في المنفى في إيران."

- سياسات سوريا و إيران

عندما اندلعت ثورات الربيع العربي، شهدت سوريا التي كانت إحدى أكثر الأنظمة انغلاقاً في العالم الإسلامي، انتفاضة شعبية ضد نظام حافظ الأسد. وكان النصيريون والمسيحيون والتُركمان والعرب وغيرهم يشكلون 90% من الشعب السوري، وكانوا جميعًا ضد نظام الأسد.

في البداية لم تدعم الولايات المتحدة والدول الغربية الثورة الشعبية في سوريا. لكن إيران حولت الثورة ببراعة، إلى عنف مسلح ووقفت خلف النظام. كما استغلت إيران رغبة روسيا في الوصول إلى منطقة البحر المفتوح ودعتها للتدخل في سوريا، مما أدى إلى تأخير نجاح الثورة لأكثر من عشر سنوات.

لم تسع إيران إلى إقامة نظام في سوريا، ولم تسمح بنجاح مفاوضات جنيف أو أستانا. وحتى لو استمرت الأزمة السورية أربعين عامًا، فإن ذلك سيخدم نظرية الفوضى التي تتبعها إيران. ولم تكن إيران مهتمة بمعاناة 90% من الشعب السوري. فكل الميليشيات والضباط الذين جلبتهم إلى سوريا كانوا جزءًا من استراتيجية تهدف إلى عدم استقرار الدولة السورية واستمرار الفوضى في البلاد.

- انهيار نظرية الفوضى الإقليمية

إن تجاهل إيران لمصالح الدول التي فرضت نفوذها عليها، وتجاهلها لمطالب شعوبها مقابل ظهور تركيا كقوة داعمة للنظام والاستقرار، قد كشف تمامًا سياسة إيران. فضعف الهيمنة الغربية وفقدانها قدرتها على إقامة النظام قد غذيا استراتيجية

إيران في الاستفادة من الفوضى. وعلى النقيض من ذلك، فإن الإرادة القوية للرئيس أردوغان ومراعاة تركيا ليس فقط لمصالحها الخاصة، بل أيضًا لمستقبل العراق وسوريا والدول الإفريقية والدول التركية، قد عززت نفوذ تركيا في المنطقة.

واعتبارا من اليوم، يجب على إيران أن تدرك أن قوة جيرانها واستقرارهم هما في الوقت ذاته استقرار لها. أما مسألة ما إذا كان الكبرياء الفارسي سيسمح بهذا التحول، فهو أمر غير معلوم.

تركيا هي دولة ذات عمق إمبراطوري تعتمد على التجارة، واستقرار دول المنطقة يساهم بشكل مباشر في تعزيز قوة تركيا. ومع تغير التاريخ والظروف والتوازنات الجيوسياسية، فإن قدرة تركيا على التكيف مع هذه التغيرات تبعث على الأمل في إحلال السلام والنظام الإقليميين.

لقد أظهرت الوحشية التي وقعت في غزة للعالم بأسره أن الاستعمار الغربي لا يجلب سوى الموت للإنسانية.

إذا تمت دراسة تأثير أردوغان وتركيا بشكل عميق من قبل الأكاديميين المحافظين بعيداً عن الخوف، وتم تعزيز نموذجها بشكل قوي، فإن هذا التأثير سيصبح أكثر استدامة، فلننتظر ونرَ ما يقدره الله.

(ترجمة ترك برس)

المصدر: يني شفق

الثورة السورية كانت ضد نظام إجرامي وليس ضد الطائفة العلوية

يني شفق

ياسين اقطاي

(اللغة التركية) 04 كانون الثاني 2025

نص المقال: شدد السياسي والأكاديمي التركي ياسين أقطاي، على أن الجرائم الإنسانية والانتهاكات التي ارتكبها نظام الأسد طيلة 54 عامًا في سوريا تجلّت بوضوح في المشاهد المروعة التي خرجت من سجون صيدنايا وتدمر وحلب ودير الزور وغيرها.

وأضاف أقطاي في مقال نشرته صحيفة يني شفق، أن هذه السجون التي باتت شاهدة على أبشع الجرائم بحق الإنسانية، كشفت أن أكثر مؤسسات النظام انتظامًا وفعالية كانت تلك التي يمارَس فيها كل أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية.

وأكد أنه لم يكن أي فرد من الشعب السوري بمنأى عن الوقوع في براثن هذه السجون في أي لحظة.

وفي ما يلي نص المقال:

في سوريا، لم يُعتبر إسقاط النظام الذي استمر في قمع شعبه لمدة 54 عامًا، خسارةً لأي دين أو مذهب أو قومية، سواء في نظر الثوار أو من فرحوا واحتفلوا بانتصار الثورة. فقد حرص الثوار، رغم المعاناة الجسيمة التي تكبدتها مختلف الفئات حتى الآن، على ألا يتحول نضالهم إلى أداة انتقام ضد أي عرق أو مجموعة. وكما صرّح قائد الثورة أحمد الشرع ورفاقه: "النصر دون انتقام كان هدفنا الأسمى"، وقد سعوا بالفعل لتحقيق ذلك منذ اليوم الأول.

إن الجرائم الإنسانية والانتهاكات التي ارتكبها هذا النظام طيلة 54 عامًا تجلّت بوضوح في المشاهد المروعة التي خرجت من سجون صيدنايا وتدمر وحلب ودير الزور وغيرها. هذه السجون التي باتت شاهدة على أبشع الجرائم بحق الإنسانية، كشفت أن أكثر مؤسسات النظام انتظامًا وفعالية كانت تلك التي يمارَس فيها كل أشكال التعذيب والمعاملة اللاإنسانية. فلم يكن أي فرد من الشعب السوري بمنأى عن الوقوع في براثن هذه السجون في أي لحظة.

لا يمكن لأي شخص أن يشفق على نظام الأسد أو يذرف الدموع عليه،. فمن يفعل ذلك يعتبر شريكاً في الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها. لقد أصبح صيدنايا رمزًا يمثل كل هذه الجرائم، فهو مكان تداس فيه كل القيم الإنسانية، إنها تجسيد للشر المطلق، حيث يتم توظيف الذكاء البشري والإرادة لتنفيذ أبشع الجرائم، لتصبح هذه الممارسات جزءًا عاديًا من سلوك النظام تجاه الشعب. إن نظام السجون الممتد في أنحاء البلاد يقدم تفسيرًا كافيًا لسبب هروب الشعب السوري طوال 14 عامًا إلى خارج البلاد، ولماذا لم يثق أولئك الذين فروا في العودة حتى في ظل الهدوء النسبي في الآونة الأخيرة. إن شعبًا اعتاد أن تكون المعاملة المعتادة من دولته هي ما يمثله صيدنايا، لا يمكن تجاهل معاناته أو الإقرار بتركه لمصيره؛ فالضمير الإنساني يجف حين يقبل بذلك. في سوريا، لم تكن هناك دولة؛ بل كانت هناك عصابة متعطشة للدماء أُنشئت فقط لارتكاب الجرائم. إن معاملة هذه العصابة على أنها دولة داخل منظومة الأمم المتحدة حتى آخر أيامها هي بحد ذاتها فضيحة للنظام الدولي. وما فرار حوالي 10 ملايين شخص من بلد يشكل عدد سكانه 22 مليون نسمة ولجوؤهم إلى دول أخرى، ونزوح الملايين داخل البلد، إلا دليل واضح على أن ما كان موجودًا في سوريا لم يكن دولة، بل منظمة إرهابية وعصابة إجرامية تهدد الإنسانية.

لقد عثر في مرآب ماهر الأسد على حوالي 1350 سيارة. وفي رد على التعليقات التي تشير إلى أن هذه السيارات تم شراؤها بأموال الشعب، سألني صديق السوري: "هل تعتقدون حقاً أنهم اشتروا هذه السيارات بالمال؟" ثم أضاف لي بُعدًا آخر للقصة: "كان ماهر أو أي فرد من العائلة عندما يسير في الخارج، يسرق بسهولة أي سيارة تعجبه على الطريق. كانت عملية الاستيلاء على السيارات تظهر على أنها سرقة سيارات، لكن صاحب السيارة لم يكن لديه أي فرصة لاستعادة سيارته المسروقة. وبعد فترة قصيرة يدرك صاحب السيارة أنه لا أمل له في استرداد سيارته."

الآن وبعد أن سقطت هذه العصابة اللاإنسانية التي كانت تشكل تهديدًا ليس فقط للشعب السوري بل للبشرية جمعاء، هناك من يتأسف على سقوط هذه العصابة. أما الأكثر انصافًا منهم، فهم لا يتباكون لأنه أطيح بالأسد، بل لأنهم يلقون

اللوم على الثورة التي أنقذت الإنسانية من هذا التهديد، محاولين البحث عن أصغر عيوب للثورة لانتقادها، ويزعمون، بناءً على الخريطة التي أعلنها أحمد الشرع الذي أنقذ الشعب السوري وأنقذنا من بلاء كبير، والتي تهدف إلى إجراء انتخابات خلال أربع سنوات، أن أياما سوداء تنتظر سوريا. أية وقاحة وأية سفاهة هذه، قد يظن من يسمع هذا الهراء أنه كان هناك ديمقراطية في سوريا، وأن ما حدث قد عطل هذه العملية الديمقراطية. لكن لا أحد يعتقد ذلك، إن أولئك الذين يثيرون هذه الضجة إنما يعبرون عن حزنهم ويظهرون بكل وقاحة تواطؤهم في هذه الجرائم.

كيف يمكن للبعض أن يروا صور اعتقال أو إعدام الناس من قبل الشبيحة، الذين قتلوا العشرات والمئات من الأبرياء السوريين بوحشية ودموية، ثم يصرخون قائلين "العلوية يُقتلون"؟ هل كان الشبيحة ونظام الأسد يرتكبون هذه الجرائم ضد الإنسانية باسم الطائفة العلوية؟ وهل كان أولئك الذين صمتوا طيلة الوقت ولم يعبروا عن استنكارهم بسبب كونهم علويين؟ أية غفلة وأي إهمال وأية قلة وعي هذه؟ صحيح أن صدام كان سنيًا، ولكن مَن مِن السنة ذوي الضمائر الحية قد دعم أفعاله الوحشية؟ ومبارك كان سنيًا، فمن من السنة وصف الثورة ضده بأنها انقلاب على السنة؟ ألم يكن علي عبدالله صالح، معمر القذافي وعبد الفتاح السيسي وزين العابدين بن علي، ألم يكونوا جميعًا من السنة؟ هل هناك من حاول أن يتغاضى عن جرائمهم أو يسامحهم فقط لأنهم سنة؟ ألم تكن الشعوب المضطهدة التي ثارت ضد رؤسائها هؤلاء، من أهل السنة أيضاً؟ وهل كانت معارضة الشعب السوري لنظام الأسد بسبب كونه علويًا، أم بسبب المعاناة والظلم البشع الذي تعرضوا له والذي أودى بحياة الكثيرين منهم؟

ومن الجدير بالذكر أن العديد من شيوخ النصيرية في اللاذقية ومناطق أخرى قد أصدروا بيانات يؤكدون فيها أنهم أنفسهم أكبر ضحايا نظام الأسد، مشيرين إلى أن الأفعال التي قام بها الأسد لا علاقة لها بعقيدته العلوية، وأنهم يدعمون الحكومة الجديدة حتى النهاية. وبغض النظر عما قام به البعض في تركيا، ألا ينبغي أن نتساءل كيف يمكن للبعض أن يبكي على الأسد بعد كل هذا الظلم الذي مارسه؟

لم تكن الثورة في سوريا ضد العلويين أو النُصيريين، بل كانت ثورة ضد بنية إجرامية لا إنسانية. هذه البنية الإجرامية لم تتحمل أبداً مسؤولية الدولة تجاه الشعب السوري. ولم يكن لها أي أولويات تتعلق بتوفير الأمن أو رفاهية الشعب الاقتصادي. واليوم كل من يزور سوريا لا يرى أي أثر لدولة تعمل على خدمة شعبها، بل يشهد انتشار السجون، ومراكز التعذيب، وورش تصنيع المخدرات، بالإضافة إلى مستودعات السيارات المسروقة التي تديرها عائلة الأسد مباشرة. ولا توجد أي خدمات حكومية تقدمها الدولة إلى الشعب باستثناء بعض الأعمال التجارية التي تحقق أرباحا ضخمة لعائلة الأسد مثل خدمات الاتصالات. ولا نرى بين الشعب السوري من يندب هذا النظام الذي يعد فضيحة كبيرة للإنسانية في عصرنا، ولكن يبدو أن بعض الجهات في تركيا قد أقامت الحداد عليه. (ترجمة ترك برس)

المصدر: بني شفق

معضلة الأمم المتحدة في سوريا الجديدة: غير شعبية ولا أحد يريد الاستماع لها لكنها تمسك بقرار رفع العقوبات الغارديان

باتريك وينتور

(اللغة الانجليزية) 08 كانون الثاني 2025

نص المقال: نشرت صحيفة "الغارديان" تقريرا لمحررها الدبلوماسي باتريك وينتور قال فيه إن الأمم المتحدة تريد التأثير على التعددية في سوريا، والسؤال إن كان البلد سيستمع إليها. وقال إن المبعوث الخاص للأمم المتحدة، غير بيدرسون، سيحث مجلس الأمن على دعم عملية انتقالية تعددية ديمقراطية في سوريا، لكنه يواجه مقاومة من داخل البلد.

وتخشى الحكومة الانتقالية أن يربط رفع العقوبات المفروضة على سوريا بمطالب مفرطة من الدول الغربية، وسط شكوك كبيرة من الأمم المتحدة التي فشلت في مهمتها خلال الحرب الأهلية التي استمرت 14 عاما.

فقد أخبر أحمد الشرع، الزعيم الفعلي للبلد، الدول الغربية والخليجية بأن جماعته، هيئة تحرير الشام، قد تحولت ومنذ زمن طويل عن جماعة جهادية سلفية إلى جماعة تكنوقراطية في إدلب مستعدة للتعاون مع كل السوريين. ومع ذلك فالقادة الغربيون والأمم المتحدة مترددون بالمضي أبعد من تخفيف العقوبات وبدون حصولهم على ضمانات عن الحكومة الانتقالية التي سيتم اختيارها في آذار/مارس.

وأكدت وزيرة الخارجية الألمانية أنالينا بيربوك في زيارتها الأسبوع الماضي لدمشق بأن برلين لا تستطيع تمويل بنى إسلامية، قائلة إن حقوق المرأة هي المعيار الذي سيتم من خلاله الحكم على هيئة تحرير الشام.

وربما لن يكون هناك مفر أمام السوريين من قبول "العصا والجزرة" التي يقدمها الأوروبيون لهم.

وسيتم تقديم نفس التحذير عندما يجتمع قادة الولايات المتحدة وأوروبا يوم الخميس في روما من أجل مناقشة العقوبات، وربما قاوم السوريون فكرة الاستماع إلى محاضرات من الأمم المتحدة.

ونقل الكاتب عن رهف الدغلي، المختصة في سوريا بجامعة ليستر، قولها إن الأمم المتحدة لا تحظى بشعبية لدرجة أن بعض منظمات المجتمع المدني مترددة بطلب المساعدة منها، وقالت: "كانت الفظائع والحرب الطويلة بدرجة جعلت لا تستطيع طلب المساعدة من الأمم المتحدة لأنها خذلت السوريين."

واتهمت مجلة "سيريا إن ترانزيشين" واحدة من المجلات التي وثقت دور الأمم المتحدة في سوريا، المنظمة بأنها "عززت سردا خاطئا حول خروج بشار الأسد من الحرب منتصرا، وعليه تقديم التطبيع بأنه الخطوة المنطقية التالية". فيما لاحظ آخرون بأن دعم الأمم المتحدة الواسع كان ذراعا لحكومة الأسد.

وكشف أحد الاستطلاعات التي أجرتها شركة "إنسيكيورتي إنسايت" كيف انتشرت بسرعة مزاعم تواطؤ مسؤولين في الأمم المتحدة مع نظام الأسد بعد زلزال عام 2023، وحظي التحقيق بمئات الآلاف من المشاهدات.

وقد دافعت الأمم المتحدة عن برامج الدعم داخل سوريا، بأنه لم يكن لديها أي خيار سوى التعاون مع النظام والتأكد من وصول المساعدات. ولكن عدم شعبية الأمم المتحدة كانت موضوعا أشار إليه الشرع في مقابلته مع محطة "العربية" السعودية مخبرا إياها بأنها لم تكن فاعلة "كانت هناك معاناة كثيرة ومحاولات لإصلاح الوضع في سوريا، إلا أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي فشلوا في الإفراج عن سجين واحد خلال 14 عاما وفشلوا في إعادة لاجئ واحد"، وأضاف: "فشلوا في إقناع النظام بقبول ولو بحل سياسي يخدم مصالح النظام، واليوم أنقذ السوريون أنفسهم."

ودعا الشرع الأمم المتحدة إلى عدم تحميل السوريين أعباء قبول قرارات عفا عليها الزمن. وفي اجتماع مع غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، في دمشق في 15 كانون الأول/ديسمبر، قدم الشرع خطة انتقالية مختلفة تماما عن تلك التي دعا إليها مجلس الأمن، واقترح عدم إجراء انتخابات لمدة أربع سنوات – أي عامين ونصف العام أطول من الجدول الزمني في قرار الأمم المتحدة رقم 2254. وعلى مستوى ما، فإن انتقاد الشرع للقرار باعتباره عفا عليه الزمن غير مثير للجدال، فقد كان يقوم على تسوية نزاع لم يعد موجودا الآن بين حكومة الأسد والمعارضة السورية. ومع ذلك هناك مخاوف من أن موقفه قد يخفي اعتراضا أعمق على قيم التعددية والعلمانية والشمول التي يدعمها القرار.

ذلك أن قرار 2254 يطالب بعملية سياسية بقيادة سورية لإنشاء حكومة غير طائفية ذات مصداقية في غضون ستة أشهر، وانتخابات في غضون 18 شهرا. ويعلق وينتور أن الأجندة الطويلة التي يقترحها الشرع لها منطقها، وحتى لو منحته الوقت لكي يعزز من سلطته، فهو يجادل أن الانتخابات ستكون سابقة لأوانها بدون بنى مناسبة، بما فيها الإحصاء السكاني المناسب والاتصال القانوني بالمجتمعات السورية في الخارج.

وتقول الدغلي إنها أقل قلقاً بشأن جدوله الزمني ولكنها "متوترة" حول شكل الحكومة التي يقترحها بعد آذار/مارس، قائلة: "هناك غموض كامل ولا شيء واضحا، إنه أمر مقلق للغاية".

وكشفت مصادر في هيئة تحرير الشام عن خطط لمؤتمر حوار وطني لمدة يومين يضم 1,200 شخص، بمن فيهم شخصيات سياسية وشيوخ قبائل وفنانون وأكاديميون وممثلون عن الشباب والنساء. وكان مقررا عقده في 4 و5 كانون الثاني/يناير. وأكد وزير الخارجية، أسعد الشيباني يوم الثلاثاء تأجيل المؤتمر، مؤكدا أن التنوع هي مصدر قوة وهناك حاجة للتحضير. ويعتبر التأكيد أمرا مهما في تخفيف الدول الغربية العقوبات.

وقال المحامي السوري المقيم في باريس، ميشال شماس، إن الانطباع السائد هو أن المؤتمر قرر مجددا تثبيت الشرع كزعيم. وعلق هادي البحرة رئيس الائتلاف السوري للقوى الثورية والمعارضة المعترف به من قبل الأمم المتحدة إنه لم يتلق أي دعوة، كما أعربت ديما موسى نائبة رئيس الائتلاف عن مخاوفها، وقالت "الشعب السوري لن يقبل أن يحتكر أي طرف السلطة

مجددا بعد المعاناة التي تحملها تحت حكم عائلة الأسد لأكثر من خمسين عاما سواء كان الأمر يتعلق بحزب معين أو عائلة معينة أو شخص معين أو أيديولوجية معينة."ومع عودة المزيد من المنفيين السياسيين من بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة، بدأت تظهر مقترحات أخرى للفترة الانتقالية، غالبا ما تم إعدادها في المنفى. وقد التقى الشرع بالعديد من هذه المجموعات، لكن إدارة هذا الكم من الخطط تظل مهمة معقدة، وعليه فالتوترات واضحة.

ويقول عارف الشعال، وهو معارض معروف للأسد ومحام، إن الشرع، الذي يعمل في فراغ دستوري، يتجاوز سلطته بشكل خطير. كما أن التحدي الذي يواجه الأمم المتحدة وبيدرسن هو دعم وتوجيه مطالب المجتمع المدني السوري، لكنه لا يستطيع أن يدعو إلى عملية يديرها السوريون ثم يملي شروطها. ويجادل شماس أن مفتاح بناء الدولة يعتمد على تعزيز الهوية الوطنية السورية، وقال: "ما دمنا نتعامل مع بعضنا البعض كأغلبية وأقليات وطوائف وأديان وليس كمواطنين، فإننا نظل عرضة للتدخل الخارجي".

(ترجمة القدس العربي)

المصدر: الغارديان

من حلب إلى دمشق: مشاهد من سوريا ما بعد الأسد

فرانس 24

وسيم النصر

(اللغة الانجليزية) 09 كانون الثاني 2025

نص المقال:

الدخول إلى سوريا ما بعد الأسد

بمجرد انتشار نبأ الإطاحة ببشار الأسد - ومع استمرار توقف العمل في المطار الرئيسي في دمشق - بدأت في وضع الخطط لكيفية الدخول إلى سوريا.

سافرت أولاً إلى تركيا، التي تحد سوريا في الشمال، قبل عبور معبر باب السلامة الحدودي - أحد المعابر الحدودية الرئيسية المؤدية إلى شمال غرب سوريا.

تجمع العديد من السوريين - نساء ورجال وأطفال وعائلات - على الحدود السورية التركية استعدادًا للعودة إلى ديارهم. كان بعضهم يحمل أمتعته، بينما كان آخرون خالي الوفاض؛ وكان بعضهم يرتدي ملابس أنيقة وكان بعض الأطفال حفاة الأقدام.

بمجرد عبور الحدود، وجدت نفسي في أراضٍ تسيطر عليها قوات الجيش الوطني السوري (SNA) ولكن لطالما طمعت فيها هيئة تحرير الشام(HTS) ، الجماعة الإسلامية المسلحة التي قادت الهجوم الخاطف الذي أطاح بالأسد.

ولم تكن هناك حاجة لتقديم نفسي كصحافي عند نقاط التفتيش هنا، خاصة عند محاولة الوصول إلى المدن والبلدات التي سيطرت عليها مجموعات المعارضة السابقة .

عندما عبرت المناطق العازلة مع هيئة تحرير الشام، كان من المستحيل تقريبًا تجاهل العدد الهائل من خزانات البنزين والديزل.

يُعَد البترول مصدرًا رئيسيًا للدخل لفصائل الجيش الوطني السوري ومصدرًا للصراع مع هيئة تحرير الشام، التي تفرض ضرائب على النفط ومنتجات البترول. وقد اشتبكت المجموعتان بالفعل بسبب الخلافات المتعلقة بالبترول في المنطقة والسيطرة على نقاط التفتيش.

ولكن "مع سقوط النظام، تفتتت الأراضي السابقة للجيش الوطني السوري، والتي تضمن مصالحهم ومصادر دخلهم، تمامًا. ومع ذلك، من الواضح أن الجميع الآن [الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام] يعطون الأولوية لإعادة بناء البلاد"، كما قال أحد قادة المعارضة في شمال سوريا لفرانس 24.

وفي إشارة إلى أن الرأي العام والدعم السياسي يتحول لصالح هيئة تحرير الشام، انتقل معبري باب السلامة والراعي إلى أيدي قادة سوريا الجدد، وهو ما لم يكن من الممكن تحقيقه لولا تفويض تركيا الضمني أو الصريح .

حلب، رمز الحرب الخاطفة التي تشنها هيئة تحرير الشام

كانت الأجواء في الحي التاريخي بمدينة حلب في شمال غرب سوريا تشتعل بالبهجة والاحتفال. وقد استقبلنا مشهد السوريين العائدين، والباعة الجائلين، والجمال للسياح، والمقاهي، والموسيقى (الثورية أو العربية) والشيشة الشهيرة. ولم أستطع أن أرى أي أثر للنظام السابق.

وكانت صورة للزعيم السوري القوي الجديد أحمد الشرع مكتوب عليها "أبو محمد الفاتح الجولاني" ملتصقة بالزجاج الأمامي لسيارة عابرة - وهي ممارسة بدت شائعة، على الرغم من محاولات هيئة تحرير الشام المتكررة لحظرها.

وكان الأمر وكأن السوريين، بعد أكثر من خمسين عاماً من حكم عائلة الأسد، لم يتمكنوا بعد من التخلص من عادة تقديس زعيم البلاد.

وتقع القلعة وخندقها الواسع المليء بالقمامة خلف الحي التاريخي. لقد دمرت أربع سنوات من القتال والقصف والحصار (2012-2016) مدينة حلب والأحياء المحيطة بها، والتي كانت ذات يوم عاصمة سوريا الاقتصادية.

في ذلك الوقت، تمكنت قوات المعارضة من الاستيلاء على الأحياء الشرقية من حلب قبل أن تجبرها القوة المشتركة للجيش السوري والميليشيات وحزب الله اللبناني والدعم الجوي الروسي على الخروج.

بعد ما يقرب من 10 سنوات، استعاد المقاتلون الإسلاميون بقيادة هيئة تحرير الشام المدينة بعد شن هجوم خاطف في 29 نوفمبر/تشرين الثاني.

ولزيادة فرص نجاحهم، تفاوضت القوات المعارضة مسبقًا مع الميليشيات المحلية التي تقاتل لصالح جيش الأسد.

كان هناك أيضًا إعداد سياسي للمنطقة. من خلال روابط الدم لدينا مع وحدات المساعدة التابعة للجيش السوري، والتي سيطرت على عدة أحياء من المدينة، أقنعناهم بالابتعاد عن نظام الأسد"، قال أحد مهندسي انتصار قوات المعارضة.

إنهم سنة مثلنا، لكن لديهم مظالم مع بعض الفصائل المعارضة منذ بداية الثورة، مما وضعهم فعليًا في معسكر الأسد. ولكن مع مرور الوقت، وقبل كل شيء شعور الأسد بالقدرة المطلقة، انتهى بهم الأمر إلى التهميش داخل نظامه الفاسد، وتمكنا من إقناعهم بالانضمام إلينا.

بعد اجتماع أولي في تركيا قبل أكثر من عامين، اتفق الجانبان على التفاصيل النهائية قبل ستة أشهر من بدء الهجوم.

"وبعد سقوط خطوط الدفاع الأولى للنظام في خان العسل وسراقب (وكلاهما يقعان في موقع استراتيجي على الطريق الذي يربط دمشق بحلب)، حذرناهم قبل دخول كل منطقة، حتى ينسحبوا مباشرة إلى قلب أحياء المدينة. هذه الاتصالات،

وحقيقة أن القيادة التي يمثلها أحمد الشرع قدمت ضمانات لمن ألقوا السلاح، مكنت من الاستيلاء على المدينة بسرعة دون إراقة دماء، مما أدى إلى سقوط النظام. وبعد ما حدث في حلب، تسارعت الأمور في كل مكان، حتى الاستيلاء على دمشق".

مشاهد الابتهاج في دمشق

كان المشهد على طريق M5 بين إدلب ودمشق مليئا بالدمار والخراب. فمن سراقب وخان شيخون وصوران وحماة والرستن وحمص والنبك إلى دوما وحرستا... دُمرت القرى والبلدات على جانبي الطريق.

ولكي نعبر الجسر في الرستن، كان علينا أن نسلك طريقا متعرجاً بين حفر بحجم سيارة معلقة فوق الفراغ. ورغم ذلك، كانت حركة المرور كثيفة. ومع عدم وجود المزيد من الحواجز أو نقاط التفتيش، كان السوريون في حركة دائمة.

كما كانت دمشق تعاني من الاختناقات المرورية. ولولا الصور الممزقة والتماثيل المتساقطة للأسد، لكان من الصعب أن نتخيل أن الدكتاتورية السورية التي استمرت لأكثر من نصف قرن قد سقطت للتو.

وكان سوق الحميدية التاريخي مكتظا بالناس. وكانت صور المعتقلين - المفرج عنهم ولكن لا يزالون مجهولي الهوية أو مفقودين - من سجون الأسد ملصقة على جدران المدخل. كانت جميع أكشاك السوق مفتوحة، وكانت الموسيقى العربية الشعبية تصدح. وعلى مسافة قصيرة، كان الشباب يرددون الأغاني الثورية، بينما اصطف الناس في طوابير أمام أحد أكشاك الآيس كريم التقليدية. وحلت الأدوات والقمصان والأوشحة واللافتات بألوان الثورة محل ألوان نظام الأسد.

وفي هذه الأثناء، شقت قافلة من سيارات الدفع الرباعي المدرعة التركية طريقها عبر الحشد. وبعد أيام قليلة، وصل وزير الخارجية التركي، هاكان فيدان، إلى العاصمة.

وطلب المصورون من المارة التقاط صورهم خارج المسجد الأموي، وهو صرح عريق يقع في نهاية السوق، في قلب دمشق.

كان الجو مفعماً بالبهجة، حتى أن الحراس المسلحين انجرفوا مع الحشود المبتهجة.

وكانت جميع المباني الرسمية في العاصمة السورية تحت حراسة رجال هيئة تحرير الشام.

وتحدثت امرأة برفقة ابنتها إلى أحد هؤلاء الرجال: "إذا تم حرق الوثائق الإدارية، فكيف سنمضي في الإجراءات الجارية بالفعل؟

طمأنها الحارس: "خالتي، لم يُحرق أي شيء هنا، نحن هنا لحماية المبنى، عودي في الخامس من يناير/كانون الثاني، سيكون مفتوحًا."

في المساء، تم تحديد موعد لقاء مع الزعيم السوري الجديد أحمد الشرع.

خلال المقابلة مع تسعة صحفيين أجانب، دعا رئيس هيئة تحرير الشام إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على سوريا.

لقد بدا لي الشرع، الذي أكد أن الهجوم الذي شنته هيئة تحرير الشام كان "الخيار الوحيد لتحرير البلاد" من حكم الأسد، نفس الرجل الصريح الذي التقيت به قبل أكثر من عام ونصف في إدلب، عندما كان يسيطر على آخر معقل للثوار في سوريا.

كما أتيحت لي الفرصة في عام 2023 للقاء، وإن كان بشكل سري، مع وزير خارجيته الحالي أسعد حسن الشيباني. ويحظى الشيباني بثقة الشرع، وهو لاعب رئيسي داخل هيئة تحرير الشام ساعد في إعادة هيكلة المجموعة وفتحها على العالم الخارجي .

4 -إدلب تجربة حكم المعارضة

كانت العودة إلى منطقة إدلب، معقل هيئة تحرير الشام السابق في عهد نظام الأسد، فيها معاناة أيضًا من الاختناقات المرورية. كانت السيارات على الطريق تحمل لوحات أرقام من جميع أنحاء سوريا، وحتى من لبنان المجاور.

كان السوريون يأتون لزيارة إدلب، التي يتخيلها البعض على أنها "قندهار" سوريا (المدينة الأفغانية تحت حكم طالبان ومعقل القاعدة السابق)، بمراكز التسوق والمنتجات المستوردة.

في شوارع إدلب، لم يكن هناك رجال مسلحون وكان عدد رجال الشرطة أقل بكثير لتوجيه حركة المرور. تم نشر معظم رجال الشرطة في حلب ودمشق. كانت المدينة قد أفرغت تقريبًا من موظفيها الإداريين لصالح المناطق المحررة حديثًا.

ثم انطلقنا إلى جسر الشغور والقرى المسيحية التي زرناها في عام 2023. تم ترميم الكنيسة في اليعقوبية، التي كانت تخضع لأعمال التجديد، وتم إعداد مشهد ميلاد لعيد الميلاد.

"لقد قرع الدير أجراسه في الثامن من ديسمبر [لسقوط الأسد]"، هكذا قال الكاهن في دير القديس يوسف.

"جاءني أحدهم ليخبرني أنه لا ينبغي قرع الأجراس، لكن هذا النصر لنا أيضًا، وسأقرعها في عيد الميلاد أيضًا. لقد حصلنا على موافقة قيادة هيئة تحرير الشام، لذا لا يهمنا ما يقوله أي شخص"!

حتى عامين مضيا، كان يُحظر على الأديرة والكنائس المسيحية قرع أجراسها. لكن الأوقات تغيرت، كما يتضح من ثياب الكهنة، التي لا تزال محظورة في عام 2023 .

"لقد عادت مسؤولية الكنيسة في إدلب إلى المجتمع، كما تم استعادة إحدى الكنائس الأرثوذكسية في الجديدة، والتي احتلها الجهاديون الأجانب"، قال الكاهن الفرنسيسكاني.

"لقد عادت أربعون عائلة مسيحية إلى قراها. إن إعادة الممتلكات والأراضي جارية، حيث أعيد أكثر من 140 قطعة أرض، لكن المظاهرات ضد هيئة تحرير الشام في إدلب أبطأت العملية، التي تعطلت بالفعل بسبب زلزال عام 2023"، قال، مضيفًا مازحًا: "الآن جميع اتصالاتنا [في هيئة تحرير الشام] في دمشق، لذلك لا نعرف مع من نتحدث"!

في النيابة الرسولية في حلب، وهي جزء من الكنيسة اللاتينية، ارتدى المطران حنا جلوف أيضًا ثوبه وصليبه.

جلوف، الذي اختطف مع أعضاء رعيته واحتجز لمدة خمسة أيام من قبل جبهة النصرة في عام 2014، لم ينس مخاوف مجتمعه المسيحي.

ومن خلال تواجده الطويل في إدلب، وعلاقته القائمة على الثقة مع هيئة تحرير الشام، وتعيينه أسقفاً على حلب من قبل الفاتيكان، أصبح أحد المحاورين الرئيسيين للقيادة السورية الجديدة.

5 -اللاذقية، معقل الأسد السابق

كانت المحطة الأخيرة من رحلتنا على الطريق السريع الشهير M4.

بعد أن كان ذات يوم هدفًا عسكريًا للنظام ومصدرًا للتوتر بين هيئة تحرير الشام وتركيا، أصبح M4 الآن مفتوحًا.

كانت المناظر الطبيعية الجبلية المطلة على البحر الأبيض المتوسط تتناقض بشكل حاد مع الخراب الواضح بين إدلب ودمشق.

بمجرد تجاوز خط المواجهة ومواقع الجهاديين الأويغور من الحزب الإسلامي التركستاني، ظهرت جبال اللاذقية. يمكن رؤية العديد من القرى المهجورة بين القمم وساحل "الدولة العلوية"، وكأنها معلقة في الزمن.

في القرى التي تتقاطع فيها الأزقة المتعرجة، وقف العديد من الرجال مكتوفي الأيدي على زوايا الشوارع.

كانت بعض الأعلام الثورية مرئية في الشوارع ولم يكن هناك أي علامة على النظام الساقط. لكن من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان الناس مؤيدين أم مستسلمين.

وعلى الرغم من كل الصعوبات، نجحت الأقلية العلوية (التي ينتمي إليها الأسد) في تجنب حمام الدم الذي كان يخشاه الناس بعد الإطاحة بالأسد. وحتى الآن لم تحدث أي أعمال عنف أو انتفاضة لصالح النظام القديم.

على شاطئ في اللاذقية، عند سفح موقع عسكري مهجور، رأى رفيقنا من ريف حلب البحر لأول مرة وقال: "أنا شخصياً لا أعتبر مشكلتي مع العلويين، بل مع بعض أفراد عائلتي السنية، وهم سنة مثلي."

وقال وهو ينظر إلى الأفق: "لقد نهبوا منزل والدي وممتلكاته عندما اضطررنا إلى الفرار من جيش الأسد. وسوف يكون إصلاح الروابط الاجتماعية والعائلية التي مزقتها الحرب أحد أكبر التحديات التي نواجهها."

ثم أضاف بنبرة حزينة: "بالنسبة لنا، كان الذهاب إلى البحر بمثابة تقليد، والآن سنكون قادرين على القدوم مرة أخرى وإحضار أطفالنا".

(ترجمة مركز الشرق العربي)

المصدر: فرانس 24

الائتلاف الوطني لقوى الثورة و المعارضة السورية

National Coalition of Syrian Revolution and Opposition Forces